

أتيح لإيران أن تحتل عدة جزر استراتيجية في الخليج العربي ، كما أورد تقرير في الفترة الأخيرة أن إسرائيل قد احتلت إحدى الجزر في مدخل البحر الأحمر . وشهد الشهران الأخيران قمة التعاون الأميركي مع هاتين الدولتين من خلال صفقة الأسلحة التي تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة وإيران وبلغت قيمتها بليون دولار ، وكذلك بتعهد نيكسون بمد إسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم ومساعدتها في إنتاج مقاتلة متطورة . وينعكس هذا الاتجاه ، وبدعاء أكبر ، ببيل الذين يكتبون حول أمور النفط للتحذير من مخاطر الاعتماد على « البترول العربي » لا على « بترول الشرق الأوسط » ( بما في ذلك إيران ) .

هناك اعتقاد خاطئ لدى المراقبين المهتمين بالشرق الأوسط بأن شركات النفط الأميركية ، بدافع من مصالحها الذاتية ، تتبنى موقفا مؤيدا للعرب في النزاع العربي - الإسرائيلي . ويرتكز هذا الاعتقاد على الافتراض القائل بأنه من أجل الاحتفاظ « بصداقة » الحكام التي تعمل هذه الشركات في أراضيهم ، ينبغي عليهما أن تمارس ضغطا على الحكومة الأميركية لتلجم إسرائيل . والدليل

على ذلك هو تقديم شركات النفط دعما خفيا ، يكفي فقط للمحافظة على المظاهر ، للحركة المعادية لإسرائيل في الولايات المتحدة . ان الاعتقاد بأن هذه الشركات العملاقة بثرواتها التي تفوق ثروات دول بحالها ، لا تستطيع مجابهة النفوذ الصهيوني إذا هي شعلا ارادت ذلك ، معناه الاعتقاد بنفوذ يهودي شامل في السياسات الأميركية يعود الى « بروتوكولات حكماء صهيون » . وإذا كان ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وازدياد الضغط على شركات النفط الأميركية العاملة في الشرق الأوسط ، سيرافقه ازدياد وليس انخفاض الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي لإسرائيل ، فان الافتراض بأن شركات النفط هي مؤيدة للعرب يصبح افتراضا مثيرا للسخرية . ويجب ان يكون واضحا لدى المعارضين للصهيونية ان رجال النفط امثال جون مالكين ، رئيس شركة كونيكو ، حين يتحدثون عن ضرورة اعطاء الشرق الأوسط « الاولوية الكبرى » في السياسة الخارجية الأميركية ، فانهم يحثون الحكومة على « ارسال القوات » على فرض ضرائب على النداء اليهودي المتحد .

صدر حديثا عن مركز الابحاث

مذكرات حسني صالح الخفش

حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية

١٠٣ ص

٤ ل . ل . تصاف اليها اجور البريد : ٧٥ ق . ل . في العالم العربي ،  
١٥٠ ق . ل . في أوروبا ، ٣٠٠ ق . ل . في سائر الدول .

اطلبه من قسم التوزيع في مركز الابحاث  
ص.ب ١٦٩١ - بيروت